

# أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الأردنية "دراسة تطبيقية"

اعداد الباحث

د. حسن محمود الشطناوي  
جامعة اربد الاهلية - الأردن

## ملخص البحث:

يستهدف البحث دراسة واختبار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق ذلك الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية لعينة من (13) بنك تجاري مقيدة ببورصة عمان خلال الفترة الممتدة من (2011 - 2016م). وتوصلت الدراسة الى وجود أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة البنوك بمقياس Tobin's Q، ووجود أثر على أداء البنك بمقياس معدل العائد على الأصول. وتوصلت أيضاً النتائج الى أن حجم البنك كان له تأثير ايجابياً على كلاً من قيمة وأداء البنك بينما كان اثر الرافعة المالية سلبياً على كلاً من قيمة وأداء البنك.

الكلمات المفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، صافي الدخل، الدخل الشامل الآخر، قيمة البنك، أداء البنك.

## Abstract:

The aim of this research is to study and test the impact of applying fair value accounting on the Jordanian commercial banks values and performance. To achieve research objectives an applied study was conducted on a sample of (13) commercial banks have been listed on the Amman Stock Exchange during the period between (2011-2016). The result shows that, the application of fair value accounting has an impact on both the banks values using Tobin's Q (measurement) and the performance using (ROA) (measurement). In addition to that, the bank size has a positive impact on both banks values and performance. On the other hand, the leverage has a negative impact.

**Keywords:** Fair Value Accounting, Net Income, Other Comprehensive Income, Bank

**Value, Performance of the Bank**

## ١ - المقدمة :

شهدت منشآت الأعمال مع نهاية القرن العشرين واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد (العولمة) العديد من التحديات والتي الفت بظلالها وبصورة سلبية علي واقعية وسلامة القياس المحاسبي، والتنبؤ بالمتغيرات التي تؤثر علي قيمة وأداء المنشأة في ظل قصور مفهوم وتطبيق التكلفة التاريخية، وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الإقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الإقتصادي بين الدول والإنضمام للأسواق العالمية، كل ذلك أدى إلي وجود ضغوط علي مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها ومنها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فترة لأخرى، مما أدى إلي عدم توفير المعلومات المفيدة لأصحاب المصالح لإتخاذ القرارات ( الجرف، ٢٠١٧؛ يونس، ٢٠١١).

ونتيجة لذلك، فقد بدأت الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف وللقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية لتكون أكثر دقة وأقرب إلي الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق ملاءمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة. وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير إعداد التقارير المالية الدولية **International Financial Reporting Standards (IFRS)** والتي جاءت لتلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير علي الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة ( صالح، ٢٠٠٩؛ جمعة وخنفر، ٢٠٠٧).

ويعد الأردن من الدول النامية التي تبنت تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في جميع القطاعات الإقتصادية، ومن هذه القطاعات القطاع المصرفي الأردني، الذي يعد من أهم القطاعات في الأردن، وتعد القوائم المالية الصادرة عن

البنوك من أكثر القوائم تأثراً بتبني هذه المعايير، لما تحتويه من بنود تقاس بالقيمة العادلة، مثل قياس جودة المستحقات، الأصول، والأدوات المالية (هرش، ٢٠١٧). وتعتبر عملية تقييم الأداء للشركة إحدى مراحل عملية الرقابة، ويتم إجراء ذلك التقييم بتطبيق مؤشرات ومقاييس الأداء المحاسبية والتي تمثل ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي ومن هذه المؤشرات معدل العائد على الأصول، ويعتبر أكثر مقاييس الأداء المالي تطبيقاً، ويقاس قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من الأموال المتاحة لها (بحيري، ٢٠١٢؛ كريم، ٢٠١٤؛ Liew et.al, 2015). أما قيمة المنشأة فتعتبر من المعلومات الضرورية التي يحتاجها المحللون الماليون والمستثمرون والمقرضون وأصحاب المصالح الآخرين في سوق المال، وذلك لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية المتعلقة بأداء المنشأة في السوق، ويعتمد قياس قيمة المنشأة على العديد من مداخل التقييم المعتمدة على المعلومات المحاسبية والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (طلخان، ٢٠١٧؛ Wang & smith, 2009؛ Imam et al, 2013).

وتناولت العديد من البحوث (هرش، ٢٠١٧؛ صالح، ٢٠٠٩؛ الجرف، ٢٠١٧؛ خلف، ٢٠١٣؛ الصياد، ٢٠١٣) أثر تبني بعض معايير التقرير المالي الدولية التي تتطلب القياس بالقيمة العادلة، على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وجودة التقرير المالي، وجودة الأرباح، ودقة التنبؤات المحاسبية ودورها في التأثير على تحديد أسعار الأسهم وتقدير المخاطر. وبناء على ذلك فإن هناك ندرة في البحوث التي ركزت على المتغيرات المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة المتولدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية على قيمة وأداء المنشأة، ومن ثم فإن هناك فجوة على المستوى النظري والتطبيقي، فيما يتعلق بأثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية على كلا من قيمة وأداء البنوك التجارية الأردنية في ظل اختلاف حجم البنك والرافعة المالية وهذا ما سيركز عليه هذا البحث.

## ٢- مشكلة البحث :

فرض عصر العولمة وثورة الاتصالات واقعاً جديداً لا يمكن تجاهله، وتحول العالم إلى مفهوم القرية الواحدة وانفتاح الأسواق العالمية وتعاضم المنافسة بين الشركات ونتيجة لذلك ظهر تساؤل عن واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق منهج التكلفة التاريخية في توفير معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية والتي لا تستطيع توفير مؤشرات مالية دقيقة للمستثمرين للتنبؤ بقيمة والأداء المالي للمنشآت في المستقبل ، نتيجة لذلك بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى التوسع في مجالات تطبيق معايير القيمة العادلة في إعداد وعرض البيانات المالية ، وتحديد أفضل المداخل لتقدير القيمة العادلة. لذلك فإن للقيمة العادلة لها أفضلية على التكلفة التاريخية من حيث الدقة والملائمة، وفي تلبية احتياجات قرارات مستخدمي التقارير المالية على الأخص المستثمرين في الأسهم . حيث أن السوق المالي يحدد القيمة العادلة للأسهم على أساس تقديرات المستثمرين للقيمة العادلة لحق الملكية التي قد تكون أعلى أو أقل من القيمة الدفترية. (الجرف، ٢٠١٧)

ومنذ تبني الأردن للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، التزمت البنوك في الأردن بتطبيق هذه المعايير، وأصبحت بعض أصول هذه البنوك تقاس بالقيمة العادلة؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور أرباح أو خسائر في كلاً من قائمة الدخل الشامل، و قائمة الدخل الشامل الآخر لتلك البنوك (هرش، ٢٠١٧).

وانطلاقاً من الحقائق السابقة تنبع أهمية الاطلاع على منهج القيمة العادلة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذا التوجه، واستنباط الآثار التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وتقييم القيمة الحقيقية والأداء الفعلي للبنك، فموضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية من الموضوعات التي تستحق الدراسة، وذلك من منطلق

أن قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها يساهم في توفير المعلومات المناسبة التي تعكس قيمة البنك السوقية و حقيقة الوضع المالي له وكذلك الأداء في البنك. وبذلك تتضح مشكلة البحث في قياس الأثار الاقتصادية المتمثل في كلاً من قيمة البنك بالمقياس السوقي وأداء البنك بالمقياس المحاسبي، والنتيجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. لذلك يمكن القول أن المشكلة الأساسية لهذا البحث هي دراسة العلاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وقيمة وأداء البنوك التجارية. ويمكن تحقيق الغرض من الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:-

السؤال الرئيسي الأول:- هل يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة البنوك بمقياس Tobin's Q

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:-

١- هل يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة

العادلة (صافي الدخل) على قيمة البنوك بمقياس Tobin's Q

٢- هل يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة

العادلة (بنود الدخل الشامل الآخر) على قيمة البنوك بمقياس Tobin's Q

السؤال الرئيسي الثاني: هل يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء البنوك بمقياس معدل العائد على الأصول. ويتفرع منها ويتفرع منه الأسئلة الآتية:-

١- هل يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود

القيمة العادلة (صافي الدخل) على أداء البنوك بمقياس معدل العائد على الأصول.

٢- هل يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، بتطبيق الأهمية النسبية لبنود

القيمة العادلة (بنود الدخل الشامل الآخر) على أداء البنوك بمقياس معدل العائد على الأصول.

### ٣- أهداف البحث :

يتمثل الهدف من هذا البحث في قياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة واداء البنوك التجارية الأردنية. وذلك من خلال دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية (٢٠١١ - ٢٠١٦). ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية:-

- ١- تحديد أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي.
- ٢- التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة البنوك التجارية الأردنية.
- ٣- التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على اداء البنوك التجارية الأردنية

### ٤- أهمية ودوافع البحث

- الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية في توفير دليل ميداني علي أهمية الاعتماد علي معلومات القيمة العادلة في في تحديد اثرها على قيمة واداء البنوك التجارية الأردنية.
- الأهمية العملية: تكمن أهمية البحث من خلال كونها دراسة ميدانية اعتمدت على الاسلوب التحليلي للقوائم المالية، الامر الذي سوف يعطي نتائج اكثر دقة في قياس مدى قدرة التقارير المالية المعدة علي أساس مفهوم القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية من مستثمرين وغيرهم بمعلومات مفيدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما تلقي هذه الدراسة الضوء على مدى اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في اقتصاد دولة ناشئة، وفي قطاع مهم الا هو القطاع المصرفي الأردني على قيمة وأداء البنوك التجارية الاردنية.

### ٥- حدود البحث:

- ١- اقتصرت عينة البحث على البنوك التجارية الأردنية فقط دون البنوك الإسلامية أو البنوك الأجنبية والمدرجة في بورصة عمان، وتم إختيار

العينة وفق مجموعة من المحددات، وذلك خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦م اخر تقارير مالية متوفرة عن البنوك لتاريخ اجراء الدراسة.

٢- اقتصر على قياس قيمة البنك بأسلوب Tobin's Q كمقياس سوقى، وقياس أداء البنك بمعدل العائد على الأصول كمقياس محاسبي، دون الأساليب الأخر ، ومن ثم الإعتماد على النتائج وقابليتها للتعميم فى ضوء تلك المنهجية

#### ٦- منهج البحث:

- المنهج الأستنباطى: - يعتمد البحث علي المنهج الأستنباطى فى تحليل الإطار النظرى لمفهوم ومكونات القيمة العادلة على المستوى الاكاديمى و الدراسات ذات الصلة، أو من خلال التقارير التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية التي تسمح وتحفز إختيار القيمة العادلة كنموذج للتقارير المالية عن الأصول او الإلتزامات، وذلك بهدف إستخلاص عدد من الفروض المتعلقة بمتطلبات اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الاردنية.

- المنهج الاستقرائى: يعتمد الباحث علي الدراسة الميدانية من خلال الاسلوب التحليلي للقوائم المالية لإختبار معنوية الفروض واجراء التحليل الاحصائي للوصول إلى نتائج عن اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الاردنية.

#### ٧- فروض البحث

ولتحقيق أهداف البحث وللاجابة عن أسئلة البحث أعلاه، تم صياغة فروض البحث على النحو الاتي:

الفرضية الرئيسية الأولى:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة البنوك التجارية بمقياس Tobin's Q. ويتفرع منها الفروض الفرعية التالية:-

١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) على قيمة البنوك التجارية بمقياس Tobin's Q

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (بنود الدخل الشامل الآخر) على قيمة البنوك التجارية بمقياس Tobin's Q

الفرضية الرئيسية الثانية:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء البنوك التجارية بمقياس معدل العائد على الأصول. ويتفرع منها الفروض الفرعية التالية:-

١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) على أداء البنوك التجارية بمقياس معدل العائد على الأصول.

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (بنود الدخل الشامل الآخر) على أداء البنوك التجارية بمقياس معدل العائد على الأصول.

## ٨- خطة البحث:

يرى الباحث انه وفقا لمشكلة البحث واهميتها، وأهداف البحث وفروضه التي يسعى الباحث إلى إثبات معنويتها من خلال التحليل الاحصائي سيتم استكمال الجزء الباقي من البحث على النحو التالي:

١،٨ مفهوم وأساليب قياس القيمة العادلة وفقا معايير الايلاغ المالي الدولية.

٢،٨ قيمة وأداء البنك.

٣،٨ تحليل العلاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وقيمة وأداء البنك

٤،٨ تحليل الدراسات السابقة

٥،٨ منهجية البحث

٦،٨ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

٧،٨ نتائج البحث وتوصياته والأبحاث المستقبلية

٨٠٨ المراجع.

## ١٠٨ مفهوم و متطلبات قياس القيمة العادلة وفقا معايير الايلاغ المالي الدولية.

يعد مبدأ التكلفة التاريخية إحدى المبادئ المحاسبية المتعلقة في القياس المحاسبي والتي يعتمد عليها كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم , ويوفر مبدأ التكلفة التاريخية درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية. وقد استمر تطبيق التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظراً لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي, وسهل التحقق منها. وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية, واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية, إلا أنه أثار كثيراً من الانتقادات حول محدودية فائدة تطبيق القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه, خصوصاً الانتقاد بعدم ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات, وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية, فضلاً عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال فترات محاسبية متتالية خاصة مع تغير الظروف الاقتصادية, وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد, هذا ويعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه, بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة, وبالتالي استبدال قياس محاسبة التكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على أساس القيمة العادلة. (حماد , ٢٠٠٦؛ يونس, ٢٠١١؛ علاوي, ٢٠١٤).

وعرفت القيمة العادلة "بأنها المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين طرفين على اطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح. ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة, وفي حالات عدم توفر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل

تقديرى ويعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية أن القيمة العادلة هو المقياس الأكثر ملاءمة لقياس الأصول والإلتزامات، لأنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل او تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان في ظل ظروف المنافسة الحرة. ( Barth et. el.,2001; Nelson, 2007 الجرف ، ٢٠١٧؛ النجار، ٢٠١٣).

ويتضح للباحث مما سبق أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على وجود صفقة تتم بين أطراف مستقلة وراغبة في عقد الصفقة، وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط. وتتم الصفقات في الظروف طبيعية، وفي ظل وجود سوق نشط لهذه الصفقات لتقدير المبلغ المناسب لها بتطبيق أساليب مختلفة.

ويهدف مفهوم محاسبة القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، حيث تعتبر المعلومات عن القيمة العادلة ذات أهمية كبيرة جدًا بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. (النجار، ٢٠١٣) وعليه فإن قيام البنك بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية له يحقق ما يلي:- (علاوي، ٢٠١٤؛ يونس، ٢٠١١) المساعدة في اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات وقرارات الاندماج. والتخطيط لأعمال المنشأة. إظهار قيمة المنشأة لكل من حملة الأسهم والمقرضين والمستثمرين. إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالمنشأة التي قد تنجم عن تغيرات ذات أبعاد اقتصادية في القيم السوقية وأسعار العملات.

ولذلك فإن توسع مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطبيق تطبيقات القيمة العادلة كاساس للقياس المحاسبي أعطى انطبعا لجميع المهتمين بذلك أن المجلس لديه توجه للتحويل كليا إلى القيمة العادلة، وبالتالي فإن القيمة العادلة هي المقياس الملائم لكثير من الأصول والإلتزامات وعلى الأخص المالية وبعض الأصول التي لها أسواق مثل العقارات والزراعة، ولكن تختفي أهمية القيمة العادلة كمقياس محاسبي لبعض الأصول التي لا تتوفر لها متطلبات القياس بالقيمة العادلة (النجار، ٢٠١٧؛ Bradbury,2008).

وبناءً على ذلك فإن محاسبة القيمة العادلة تعتبر منهجا هاما في الفكر المحاسبي وجاءت لتشكل تغييراً نوعياً من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بصورة اكفر دقة للوضع المالي للمنشأة وفيمتها السوقية وتعزيز الشفافية التي من خلالها يتم تحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية.

وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية حيث أصدر المجلس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ( ١٣ ) قياس القيمة العادلة في مايو ٢٠١١. ومن هذه الأسس والإرشادات (الجرف، ٢٠١٧؛ أبو نصار وحميدات، ٢٠١٧)

- يتطلب قياس القيمة العادلة من المنشأة أن تحدد ما يلي: الأصل أو الالتزام الذي سيتم قياسه، والسوق الذي ستتم فيه المعاملة ذات العلاقة بالأصل أو الالتزام، وأساليب التقييم.
- تعتبر القيمة العادلة قياساً قائماً على السوق وليس على المنشأة.
- يفترض قياس القيمة العادلة أن أن معاملة بيع أصل ونقل الالتزام تتم في السوق الأصلي للأصل أو الالتزام وفي غياب السوق الأصلي يتم ذلك في السوق الأكثر ربحاً.

وفي مرحلة سابقة تم إصدار المعيار الدولي رقم ٣٩ من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية كنقطة بداية لتطبيق نموذج القيمة العادلة على جميع الأصول المالية، وكان الهدف من وضع هذا المعيار هو ترسيخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها وإتاحة الفرصة لدراسة تحسينات قياس القيمة العادلة ، بموجب هذا المعيار صُنفت الأصول المالية إلى أربع فئات، وهي: (الهرش، ٢٠١٧؛ أبو نصار وحميدات، ٢٠١٧; Wild et al., 2007; Larson and Wild , 2005;

- ١- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ( قائمة الدخل)، وتقسّم لقسمين: الأول الأصول المخصصة، والثانية الأصول المحتفظ بها للمتاجرة، وكلاهما يقاس بالقيمة العادلة ونتائج التقويم ويقفل في قائمة الدخل

- ٢- أصول مالية معدة للبيع : وتقاس أيضًا بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بفرقات التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر، الذي يظهر ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية
- ٣- الأصول المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق : وتقاس عند إعداد القوائم المالية بالتكلفة المطفأة، بتطبيق طريقة الفائدة الفعالة.
- ٤- القروض والذمم المدينة، تقاس عند إعداد القوائم المالية بالتكلفة المطفأة، بطريقة الفائدة الحقيقية.

وللتخفيف من تعقيدات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ تم إصدار المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم ٩ من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ليحل محل المعيار ٣٩، ويعد هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي الذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية، ووفقًا لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٩) يتم تصنيف وقياس الأصول كما يلي (أبو نصار وحميدات؛ النجار، ٢٠١٣): أصول تقاس بالتكلفة المطفأة. وأصول تقاس بالقيمة العادلة.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاثة مداخل لتحديد القيمة العادلة بتطبيق تقنية التقييم تتمثل في التالي : ( Rock and Mihaela, 2009 ; أبو نصار وحميدات؛ النجار، ٢٠١٣)

- ١- مدخل السوق: ويشير الى صافي القيمة القابلة للتحقق التي تعتمد على تطبيق الاسعار وباقي المعلومات التي يتم الحصول عليها من تعاملات السوق المتعلقة بأصول والتزامات مماثلة
- ٢- مدخل الدخل: ويقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل والمصاريف.
- ٣- مدخل التكلفة : ويشير هذا المدخل الى تكلفة الاستبدال، وهي تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالطاقة الانتاجية نفسها، أو امكانية الخدمة.

وعليه فإن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يعزز من جودة التقارير المالية، كما يوفر قياس أكثر واقعية وملاءمة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعاً من الشفافية والثقة لدي مستخدمي التقارير المالية.

٢،٨ قيمة وأداء البنك.

تعرف قيمة المنشأة بأنها الثمن أو المقابل الذي يراه أصحاب المصالح في المنشأة والذي يعبر عن قيمتها، ولذا فإن قيمة المنشأة السوقية عرف على أنها مجموع الأسهم المدرجة للشركات مضمرة في متوسط أسعارها في نهاية الفترة المالية، لذا فإن ارتفاع سعر السهم قد يعكس قيمة جيدة للشركة من وجهة نظر حملة الأسهم. (Tjia & Setiawati, 2012; عبد الناصر، ٢٠١٧؛ العودات، ٢٠١٥).

وتعتبر القيمة السوقية مقياس جيد للدلالة على كفاءة الأداء المالي في المنشآت بشكل عام والبنوك بشكل خاص، حيث تبني هذه القيمة على الأسهم وقيمتها وتتأثر بالعديد من العوامل مثل العرض والطلب على الأسهم والظروف التي تحيط بالبنك سواء كانت داخلية أم خارجية. وهناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس قيمة المنشأة والتي تعتمد على الأداء السوقي مثل سعر السهم، وأسلوب القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية وأسلوب Tobin's Q. (Liew et.al, 2015; عبد الناصر، ٢٠١٧)

ويعتمد البحث في قياس قيمة المنشأة على نموذج Tobin's Q باعتباره أكثر النماذج دقة وتطبيقاً، وخاصة أن الدراسات السابقة في البيئة الأردنية لم تختبر أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة المنشأة بتطبيق نموذج يجمع بين المقاييس التي تعتمد على السوق والبيانات التاريخية من القوائم المالية في ذات الوقت مثل Tobin's Q.

ويعتبر نموذج Tobin's Q واحداً من النماذج التقييم الأكثر قبولاً وذلك لسهولة حسابها وتفسيرها إذ ما تم الاستناد إلى المعلومات المالية والمحاسبية الصحيحة والمتاحة في القوائم المالية الصادرة من البنوك، فإذا كانت قيمة Tobin's Q أقل من واحد فإن القيمة السوقية أقل من قيمة أصول البنك أي البنك مقيمة بأقل من قيمتها، ومن ناحية أخرى إذا كانت قيمة Tobin's Q أكبر

من واحد فإن القيمة السوقية أكبر من تكلفة استبدال أصولها وهو ما يعني أن هنالك فرص أفضل للاستثمار ومؤشر على أداء الإدارة الجيدة، ويتم قياس نموذج Tobin's Q عن طريق معدل القيمة السوقية للأصول الى القيمة الاستبدالية للأصول، ونظراً لصعوبة التوصل للقيمة الاستبدالية للأصول تستخدم القيمة الدفترية لها، كما أن القيمة السوقية هي عدد أسهم البنك في نهاية العام مضروب في أسعار إغلاقها،:

Janamrung&Issarawornrawanich,2016;Bonna,2012; Wolfe  
Sauaia,2003 (&زلوم،٢٠١٣؛ كريم،٢٠١٤:العودات، ٢٠١٥؛  
عبدالناصر،٢٠١٧)

ويعتبر الأداء المالي أحد محاور قياس وتقييم الأداء، وتمثل نتائج الأداء مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف والوقوف على مستوى الأرباح المتحققة، وبالتالي يركز الأداء المالي للبنوك على العائد على حقوق الملكية، العائد على اجمالي الأصول، القيمة الاقتصادية المضافة، ونمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل (الجوازنة،٢٠١٤).

ويعتمد البحث في قياس الأداء على معدل العائد على الأصول، وذلك بإعتباره من أكثر مقاييس الأداء المالي تطبيقاً، ويقاس قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها، فإنخفاض النسبة يعكس ضعف إنتاجية استثمارات البنوك، بينما ارتفاع النسبة يدل على كفاءة سياسات المنشأة الاستثمارية والتشغيلية (عبدالناصر،٢٠١٧)

ورغم تعدد مقاييس القيمة ومقاييس الأداء المالي إلا أنها لا يوجد مقياس مثالي، وتتشرك جميعها في أنها تركز على الأداء والمساهمين، وأن اختيار المقياس الأفضل يتوقف على عدة معايير منها ظروف السوق، والمرحلة التي تمر بها المنشأة، ولذلك من الأفضل تطبيق أكثر من مقياس. ولذا يعتمد الباحث على مقياسين معاً أحدهما لقياس قيمة البنك وخر لقياس أداء البنك لإعطاء صورة متكاملة عن آثار تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

ولذا فإن ممارسات البنك لتطبيقات القيمة العادلة في قوائمها المالية سوف ينعكس على نموها وزيادة أرباحها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أدائها المالي،

كما ينعكس على أداء المساهمين عند تقييمهم للشركة مما يزيد من القيم السوقية لها.

### ٣،٨ تحليل العلاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وقيمة وأداء البنك

إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة لابد أن تعكس الواقع الاقتصادي حتى يتمكن المستخدمين من إتخاذ قراراتهم بدقة، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات تأثير علي قرارات الإستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمرين في المنشآت التي يستثمرون فيها، لأن أى قرار لا يمكن أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية المحيطة به، وهذا ما توفره معلومات المحاسبة عن القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تظهر الواقع الاقتصادي، وتعتبر المؤشرات المالية جزء من الادوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم عند إتخاذ القرارات لأنها توضح العلاقات بين المعلومات المحاسبية ، وتتوقف جودة تلك المؤشرات على جودة البيانات التي تستند اليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فإن المؤشرات المالية التي تستند الي التكلفة التاريخية تؤدي الي تشوهات في عملية قياس الأداء وقيمة المنشأة وذلك لعدم الأخذ في الإعتبار التغيرات الخاصة بالأسعار والذي يؤدي الي تقديرات غير صحيحة للمركز المالي ومركز الأداء للمنشأة . (Lee,2006؛ الجرف،٢٠١٧)

وبالرغم من الصعوبات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة إلا انها تعد الطريقة الاكثر فعالية لعكس الواقع الاقتصادي بالمقارنة مع التكلفة التاريخية، وهذا ما أكده العديد من الدراسات ( Goncharov,2015; Fatima&Foote,2012 ؛الجوارنة،٢٠١٤؛ مليجي،٢٠١٤، الجرف،٢٠١٧) في أن إتباع معايير التقارير المالية الدولية ومنهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتناسب مع أهداف المحاسبة، وتعتبر بدقة عن الوضع الحالي للبنك وتقدم تقارير ذات مؤشرات مالية أكثر ملائمة وقابلة للمقارنة والفهم، وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لإداء المنشأة، وتخفيض تكلفتها، والحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة جودة التقارير المالية. وهو ما ينعكس على ارتفاع كفاءة التقرير المالي وقيمه

المعلوماتية ، كما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء المحاسبي واستمرارية المنشأة وزيادة قيمتها.

كما أكدت دراسة (Clare Wang,2012) من خلال دراسة تطبيقية على ( ٢٦٣٤٩ ) شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠١ م حتى عام ٢٠٠٨ م في ( ٤٧ ) دولة على أن التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية أدى إلى تحسن في عائد السهم. كما أن هذا التحسن في عائد السهم لم يتضح بالنسبة للشركات التي لم تتبنى المعايير.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن معايير القيمة العادلة يتوافر فيها قدر كبير من الملاءمة، والثقة، والقابلية للمقارنة وتساهم في دعم قدرة أصحاب المصالح على تقييم أداء البنك والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتسعير الأسهم والتنبؤ بعوائدها المستقبلية. مما انعكس اثره على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة البنك.

#### ٤،٨ تحليل الدراسات السابقة

تناولت دراسة (William & Jackson ,2008) أهم إنعكاسات محاسبة القيمة العادلة والمشكلات المصاحبة لمحاسبة القيمة العادلة عندما يكون السوق غير كامل، وتوصلت الدراسة أنه يتم تقييم الأصول بالقيمة العادلة على أساس تقديرات الإدارة وليس على أساس سعر السوق ، وتمكن المرونة الملازمة لمحاسبة القيمة العادلة المديرون من التركيز في التقرير عن أنشطتهم الأكثر إيجابية عن أي شئ آخر.

وهدفت دراسة (Al-Khadash and Abdullatif, 2009) إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ ، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تفويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة.

وهدفت دراسة (Shaffer,2011) إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في توفر معلومات مفيدة لصنع القرار،. أجريت هذه الدراسة المسحية على البنوك العاملة في ولاية بوسطن الأمريكية ، في الفترة مابين عام ١٩٩٥ - ٢٠٠٩ واستخدم الأسلوب التحليلي للقوائم المالية لبيان أثر تبني القيمة العادلة في البنوك، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهو أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة على نطاق أوسع، قد لا يوفر بالضرورة لمستخدمي البيانات المالية تقارير أكثر شفافية وأكثر وبالتالي في تقييم قيمة البنك السوقية.

وهدفت دراسة (يونس، ٢٠١١) إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي و العائد من صافي الدخل. وتم اجراء الدراسة على القوائم المالية على ١٣ شركة مدرجة في السوق المالي الفلسطيني للفترة من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ وقد أظهرت الدراسة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يؤثر إيجابيا في عائد السهم السوقي مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي لتلك الشركات.

وأوضحت دراسة (Alexander et al,2012) أن طرق واجراءات قياس القيمة العادلة كانت محل جدل ونقاش قبل وبعد وقوع الأزمة المالية العالمية، وان ما أفرزه هذا الجدل هو الدعوة إلي تطوير أسس تقدير وقياس القيمة العادلة وزيادة الإفصاح عن القيمة العادلة بما يعزز الثقة في البيانات المالية. كذلك أوضحت الدراسة أنه لولا إتباع محاسبة القيمة العادلة عند وقوع الأزمة المالية العالمية لما أمكن إظهار الخسائر في البنوك وإظهار قيمتها الفعلية والشركات المتعثرة والإعتراف بهذه الخسائر في دون تأخير.

كما استهدفت دراسة ( Fatima&Foote,2012) فحص القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من خلال دراسة تطبيقية على ( ٥٦ ) شركة من الشركات المسجلة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. وقد توصلت الدراسة إلى زيادة القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير (IFRS)، حيث توجد علاقة موجبة معنوية بين الأرباح والعوائد التجميعية، كما ارتبط ربح السهم والقيمة الدفترية للسهم بعلاقة موجبة معنوية بسعر السهم.

وهدفت دراسة (السعيري، ومردان، ٢٠١٢) الى دراسة العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي وتم أعداد استمارة استبانة لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة الى أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في مؤشرات الأداء المالي. وإن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة.

كما استهدفت دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٣ م) بيان أثر التزام شركات المساهمة بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة (IAS ,IFRS) وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية على ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية بهدف تحسين جودة التقارير المالية. واعتمدت في ذلك على دراسة ميدانية لعينة من ( ٨٠ ) شركة من شركات المساهمة المصرية عن فترة ( ٥ ) سنوات من (عام ٢٠٠٥ م حتى عام ٢٠١٣ م). وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يزيد من درجة ملاءمة وموثوقية ،والقابلية للفهم ،والقابلية للمقارنة للمعلومات المتضمنة في تقاريرها المالية.

واستهدفت دراسة (مليجي، ٢٠١٤) اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية. واعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية ،وكذلك وجود تأثير إيجابي على قيمة الشركات ممثلة في زيادة قيمة (Tobin's Q).

وهدفت دراسة(الجوارنة، ٢٠١٤) الى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التامين الأردنية. وتكونت عينة الدراسة من شركات التامين الأردنية التي يزيد راس مالها عن ١٠ مليون دينار اردني والبالغ عددها ٨ شركات. وتم تطبيق الأسلوب التطبيقي. وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التامين الأردنية.

وهدفت دراسة (Goncharov, 2015) إلى بيان أثر القيمة العادلة في تقلب الأرباح، وتقلب سعر السهم، وأثر ذلك في قرارات المستثمرين أجريت الدراسة على قائمة من ٥٩٤ مشاهدة، ل ١٥٥ شركة عاملة في المملكة المتحدة، في الفترة الممتدة من ١٩٩١ حتى ٢٠١٣ واستخدم الأسلوب التحليلي في هذه الدراسة، لقياس متغيرات الدراسة، من خلال الربط بين تقلبات الأسعار للأسهم، والمحافظة الاستثمارية، واستخدام نهج القياس المخطط ، وقياس أرباح القيمة العادلة، وعلاقتها مع تقلبات الأرباح ، وعلاقة تقلبات الأرباح مع تقلبات أسعار الأسهم في المملكة المتحدة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة : وجود أثر بين تطبيق القيمة العادلة في تقلب الأرباح ومن ثم فإن تأثر أسعار الأسهم تتأثر بهذا التقلب.

وهدفت دراسة (فلة ، ٢٠١٧) إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس لمقياس المحاسبي وتأثيرها على المؤشرات المالية التي بها يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، وبالاكتفاء على المنهج الوصفي التحليلي، ، وتوصلت الدراسة الا ان لتطبيق نموذج القيمة العادلة تأثير ايجابي وهذا من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملائمة وذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرارات، كما وتزد مستخدمى البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم في تقييم الأداء المالي.

وهدفت دراسة (الهرش ٢٠١٧) إلى معرفة أثر تطبيق القيمة العادلة (المقيسة بنهج الدخل) في جودة الأرباح من الناحية الإيجابية (المقيسة بسمات الأرباح الإيجابية)، وحددت مدة الدراسة؛ لتشمل السنوات العشره الممتدة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٥ ، وطبقت الدراسة على كامل مجتمع الدراسة المكون من ( ١٣ ) بنك تجاري. وبينت النتائج أن إزداد الأهمية النسبية لبند القيمة العادلة الناشئة من بند (الدخل الشامل الآخر) للبنك يزيد من جودة الأرباح من الناحية الإيجابية الظاهرة في القوائم المالية لهذا البنك.

وهدفت دراسة ( الجرف، ٢٠١٧) إلى قياس أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في التقرير المحاسبي علي دقة التنبؤات المحاسبية، واعتمد الباحث علي تقييم دقة التنبؤات في قائمة المركز المالي من خلال التنبؤ بقيمة صافي الأصول (NAV) ودقة التنبؤات في قائمة الدخل من خلال التنبؤ بريحية السهم (EPS) وذلك من خلال إستبيان وزع على المحللين الماليين ومدیری المحافظ المالية في

بورصتى القاهرة والأسكندرية. وتوصلت الدراسة على أنه توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة ربحية السهم ، وعلى أن " معلومات القيمة العادلة تساعد فى ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية.

التعليق على الدراسات السابقة:

بتحليل الأدب المحاسبي - فى حدود إطلاع الباحث - كانت نتائج الدراسات السابقة متباينة فيما يتعلق بأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة وكلاً من قيمة وأداء المنشأة. ويرجع الباحث سبب اختلاف النتائج الى اختلاف أساليب قياس تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقيمة وأداء البنك، بالإضافة الى إختلاف بيئات التطبيق، واختلاف الفترة الزمنية لإجراء البحث. وقد استنتج الباحث ما يلي:

١- أيدت العديد من الدراسات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وخاصة فى التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية، وذلك بسبب إمكانية قياس الأصول والإلتزامات المتعلقة بالبنوك بتطبيق أسلوب القيمة العادلة ومن خلال الأسواق النشطة لهذ الأصول والإلتزامات.

٢- أيدت العديد من الدراسات على ملائمة معلومات القيمة العادلة لأصحاب المصالح فى اتخاذ العديد من القرارات الهامة.

فى ضوء ما سبق يمكن للباحث الإشارة إلى ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كما يلي

١- يُعد البحث الحالي امتداد لدراسات السابقة، إلا أنها يتسم بتطوير منهجية البحث من خلال الإعتماد على أسلوب تحليل المحتوي للتقارير المالية وعلى سلسة زمنية أحدث كما أنه تم تطبيق مقياساً مناسباً لتطبيق القيمة العادلة وبالإعتماد على مقياس نهج قائمة الدخل المستخدم من قبل Šodana ، حيث احتسبت الأهمية النسبية لبنود الدخل وبنود الدخل الشامل الآخر، على انها نسبة من القيمة المطلقة من إجمالي الدخل. وتم قياس القيمة والأداء لثعطي صورة متكاملة عن أداء البنك مقاساً بمعدل العائد على الأصول، والقيمة السوقية للشركة بمقياس، Tobin's Q

٢- لذلك يرى الباحث أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في قياس قيمة وأداء البنوك التجارية، وبالتالي هناك فجوة في البحث المحاسبي المتعلق بذلك ويحاول الباحث تغطية جزء من هذه الفجوة بإجراء دراسة تطبيقية على التقارير المالية الخاصة في البنوك للفترة الزمنية (٢٠١١ - ٢٠١٦)

#### ٥،٨ منهجية البحث:

تتناول منهجية البحث عرض لأهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة البحث، وتعريف ووصف متغيرات البحث، وبناء نموذج الإنحدار لتوضيح العلاقات بين المتغيرات، وعرض للأساليب الإحصائية المستخدمة، وعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث ، وأخيرا عرض لنتائج وتوصيات البحث، والأبحاث المستقبلية.

#### ١،٥،٨ الهدف من الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية الى قياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الاردنية. وسيتم إجراء القياس من خلال اختبار فروض البحث وبتطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة لبيانات البحث.

#### ٢،٥،٨ مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي خلال الفترة الزمنية ٢٠١١ - ٢٠١٦ وعددها ١٣ بنك عامل في الأردن وفق دليل البنوك في الأردن

#### ٣،٥،٨ تعريف ووصف متغيرات البحث:

##### أ- المتغير المستقل تطبيق محاسبة القيمة العادلة:

تم الاعتماد على مقياس نهج قائمة الدخل المستخدم من قبل Sodana لقياس تطبيق محاسبة القيمة العادلة، حيث احتسبت الأهمية النسبية لبنود الدخل وبنود الدخل الشامل الآخر، على انها نسبة من القيمة المطلقة من إجمالي الدخل، و ذلك

بعد فرز بنود الدخل الشامل عن بنود صافي الدخل، لكشف تطبيق محاسبة القيمة العادلة بواسطة النماذج الآتية (هرش، ٢٠١٧، Sodana, 2015):

- الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل):

$$\text{absrel FVI } t, i = (\text{absFVI } t, i) / [(\text{t,absFVI } i) + (\text{t,absNI } i)]$$

- الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الآخر):

$$\text{absrel OCI } t, i = (\text{absOCI } t, i) / [(\text{t,absOCI } i) + (\text{t,absNI } i)]$$

حيث إنَّ:

(absrelFVI) : الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل)

(absFVI i-t) : القيمة المطلقة من أرباح القيمة العادلة او خسائرها

(absrelOCI) : الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (بنود الدخل الشامل الآخر)

(absOCVI i-t) : . القيمة المطلقة من أرباح القيمة العادلة أو خسائرها

(absNI i-t) : القيمة المطلقة من صافي الدخل دون بنود القيمة العادلة

ب- المتغيرات التابعة:

ب/١- قيمة البنك: ويتم قياسها بتطبيق نموذج Tobin's Q كمقياس يعتمد على البيانات السوقية، ويعتبر نموذج Tobin's Q واحدا من النماذج التقييم الأكثر قبولاً وذلك لسهولة حسابها وتفسيرها (Bonna, 2012)، ويتم حسابها من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية (عدد الأسهم المتداولة مضروباً في السعر السوقي للسهم وهو سعر الإقفال في نهاية الفترة المحاسبية) إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول. فإذا كانت قيمة Tobin's Q أقل من واحد فإن القيمة السوقية أقل من قيمة أصول الشركة أي ان المنشأة مقيمة بأقل من قيمتها، وبالعكس من ذلك اذل زادت نسبة Tobin's Q عن الواحد، فإن ذلك يعني أن القيمة السوقية للأصول اكبر من القيمة الاستبدالية لها، وذلك مؤشر لارتفاع العائد على استثمارات المنشأة، ووجود فرص أعلى للنمو وفضل للاستثمار، زمشر على أداء الإدارة الجيدة. (Florio and Leoni, 2017; Mouselli & Hussainey, 2014; Wolfe & Sauaia, 2003; Dehning and Startopoulos,

2002; عبدالناصر، ٢٠١٧: الصيرفي، ٢٠١٦: زلوم، ٢٠١٣؛ النجار، ٢٠١٣ )

وتقاس قيمة البنك وفق ذلك كالتالي:

Tobin's Q = (عدد أسهم البنك في نهاية العام \* أسعار إغلاقها) / التكلفة التاريخية للأصول

ب/٢- الأداء المالي للبنك: ويتم قياسه بتطبيق معدل العائد على الأصول، ويتم حسابه من خلال صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الأصول، ويعتبر هذا المقياس من أهم المؤشرات التي تقيس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من كل دينار من الأموال المتاحة ( أصول المنشأة) Assidi,et.al,2016; ( Palepu,et.al,2004:كلبونة واخرون، ٢٠١١).

ج- المتغيرات الرقابية:

تشمل متغيرات الرقابة بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، وتمثلت في الآتي :

ج/١- حجم البنك: يتم قياس حجم البنك من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام قياساً على الدراسات السابقة Fooladi and Kolaie,2015: حمدون واخرون, ٢٠١٢ )

ج/٢-الرافعة المالية: ويتم قياسها من خلال نسبة إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول في نهاية العام، وذلك قياساً على دراسات . ( مليجي، ٢٠١٤: حمدون واخرون, ٢٠١٢: عبدالناصر، ٢٠١٧)

٨، ٥، ٤ : بناء نماذج البحث:-

في ضوء هدف البحث، ووصف وقياس متغيراته، تم التوصل الى نماذج الإنحدار التالية:

$$\text{Tobin's Q}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{absFVI}_{it} + \beta_2 \text{absOCI}_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

$$\text{Tobin's Q}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{absFVI}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(1- 2)$$

$$\text{Tobin's Q}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{absOCI}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(1-2)$$

$$\text{ROA}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{absFVI}_{it} + \beta_2 \text{absOCI}_{it} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{absFVI}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(2-1)$$

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{absOCI}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{LEV}_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(2-2)$$

حيث أن:-

**Tobin's Q it**: وتعبر عن قيمة البنك بمقياس Tobin's Q للشركة (i) والفترة الزمنية (t)

**ROAit**: وتعبر عن أداء البنك بمقياس معدل العائد على الأصول للشركة (i) والفترة الزمنية (t)

**Size it** : حجم للشركة (i) والفترة الزمنية (t)

**LEV it** : الرافعة المالية للشركة (i) والفترة الزمنية (t)

**abs FVI it** : القيمة المطلقة للأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل)

**absOCI it** : القيمة المطلقة للأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الآخر)

**β0** : قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

٨،٥،٥ : أدوات وإجراءات البحث:

اعتمد الباحث في قياس المتغير المستقل والمتمثل في تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال مقياس نهج قائمة الدخل الذي استخدم من قبل Sodana، بالإعتماد على التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك عينة البحث. كما تم الإعتماد على التقارير والقوائم المالية المنشورة للبنوك عينة البحث في قياس المتغيرات الرقابية والمتمثلة بحجم البنك والرافعة المالية والمتغيرات التابعة ممثلة في قيمة البنك بتطبيق مقياس Tobin's Q وقياس أداء البنك بتطبيق معدل العائد على الأصول، بالإضافة الى تحديد أسعار الأسهم من خلال موقع البورصة الأردنية.

٦،٨ : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض  
اعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل بدأت بالتحقق من صلاحية  
البيانات للتحليل الإحصائي، ثم وصف لبيانات الدراسة وانتهاء باختبار فرضياتها ،  
وفيما يلي تحليل لهذه المراحل:

١،٦،٨ : اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

١،١،٦،٨ : اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

تم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من  
المتغيرات المستقلة، ومتغيرات الرقابة، ومن ثم إيجاد معامل (Variance  
Inflation Factor–VIF) حيث يعد بمثابة مقياسا لتأثير الارتباط بين المتغيرات  
المستقلة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (١)

جدول (1) ( اختبار التداخل الخطي ) Variance Inflation Factor Test

Multicollinearity Test		المتغيرات
VIF	Tolerance	
1.572	0.636	الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود صافي الدخل.(AbsFVI)
1.363	0.733	الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الاخر. (AbsCOI)
1.013	0.987	حجم البنك. (LOG AS)
1.219	0.820	الرافعة المالية. (LDF)

يتضح من الجدول رقم (1) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز  
(١٠) ( مليجي،٢٠١٤؛ Field,2005 ) ولذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من  
مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض  
جدا، وهذا يدل على قوة نموذجي الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع  
وتحديده.

٢،١،٦،٨ : اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم إجراء (Durbin Watson Test) وقد ظهرت قيمة المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة الرئيسي الأول (D-W) (1,97) ولنموذج الدراسة الرئيسي الثاني (1,89)، وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (1,5 - 2,5) والتي تمثل النتيجة المثلى، مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج (Gujarati,2009)

٢٠٦،٨: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تحقق الباحث من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي تأتي المرحلة الثانية، والتي يتم فيها وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الانحراف المعياري	أقل قيمة	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	المتغيرات
0.183	0.001	0.214	0.763	الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود صافي الدخل (AbsFVI)
0.161	0.000	0.125	0.987	الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الاخر. (AbsCOI)
0.054	0.071	0.149	0.306	قيمة البنك
0.541	0.050	0.125	.0.255	اداء البنك
2.496	16.52	16.277	20.829	حجم البنك. (LOG AS)
0.384	0.005	0.165	2.275	الرافعة المالية. (LDF)

جدول رقم (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من العام ٢٠١١ - ٢٠١٦

- وفقا للجدول رقم (2) بلغ المتوسط الحسابي للمتغير الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود صافي الدخل (0.214) وانحراف معياري (0.183)، وكانت أقل

- قيمة للمتغير ( 0.001 ) وكانت تعود لبنك سوستيه جنرال سنة (2014), اما اكبر قيمة للمتغير (0.763) فتعود لبنك القاهرة عمان سنة (2015).
- اما المتوسط الحسابي لمتغير الاهمية النسبية لبنود الدخل الشامل الاخر حيث بلغ (0.125) وبانحراف معياري يساوي (0.161), وكانت اقل قيمة للمتغير (0.000) حيث تعود لبنك المال الاردني في سنة (2011), اما اعلى قيمة للمتغير (0.987) فتعود لبنك الاتحاد في سنة (2016).
- ان المتوسط الحسابي للمتغير (قيمة البنك) بلغ (0.149) وبانحراف معياري يساوي (0.054) وكانت اكبر قيمة للمتغير (0.306) العائدة لبنك الاسكان في سنة (2016) واقل قيمة (0.071) العائدة لبنك الاهلي في سنة (2012).
- اما المتوسط الحسابي للمتغير (اداء البنك) قد بلغ (0.125) وبانحراف معياري يساوي (0.541) وكانت اكبر قيمة للمتغير (0.255) العائدة لبنك الاردني الكويتي في سنة (2011) واقل قيمة (0.050) العائدة لبنك المال الاردني في سنة (2015).
- أما المتوسط الحسابي للمتغير (حجم البنك) يساوي (16.277) وبانحراف معياري (2.496) وكانت اكبر قيمة للمتغير تساوي (20.829) العائدة لبنك الاهلي في سنة (2011) وهذا يشير إلى تمتع البنك بنسبة جيدة من إجمالي الأصول واقل قيمة (16.52) العائدة لبنك سوستيه جنرال في سنة (2011)
- وأخيرا فان المتوسط الحسابي للمتغير (الرافعة المالية) يساوي (0.165) وبانحراف معياري (0.384) اما اعلى قيمة للمتغير تساوي (2.275) العائدة لبنك العربي في سنة (2014) واقل قيمة (0.005) العائدة لبنك الاردني الكويتي في سنة (2011). وبالنظر إلى درجة الرفع المالي يلاحظ أن البنوك الأردنية التي تتكون منها عينة الدراسة، منخفضة نوعا ما في درجة اعتمادها على الديون في تمويل أصولها.

٣،٦،٨ : تحليل ومناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة:

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة البنك بمقياس Tobin's Q

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج رقم (١)

Multicollinearity Test		Model 1	
P-Value	B	المتغيرات	
0.030	0.360	الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود صافي الدخل. (AbsFVI)	
0.037	0.041	الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الاخر. (AbsCOI)	
Adjusted R Squaer	R Squaer	F	Sig
0.263	0.295	10.181	0.000

يتضح من جدول رقم (3) ان قيمة معامل التحديد المعدل ( Adjusted ) R Squar يساوي ٢٦,٣ % اي ان المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج الاول تفسر ما نسبته ٢٦,٣ % من الاختلافات في القيمة السوقية للبنوك ويتضح أيضا أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١% .  
كما يتبين ان معامل الميل (B) للأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) كان موجبا، اي كلما زادت الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) زادت معها قيمة البنوك، وان الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) تفسر ما نسبته (0.360) . من التغير في مستوى قيمة للبنوك، وكذلك تلاحظ ان القيمة الاحتمالية ( P-Value ) تساوي (0.030) وهي اقل من (0.05) مستوى المعنوية للدراسة وهذا يعني أن له دلالة إحصائية في النموذج. وتبين ان الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) ان معامل الميل (B) موجب اي كلما زادت الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) زادت قيمة البنوك، اما نسبة ما يفسره المتغير (0.41%) من الاختلافات في قيمة البنوك ، اما قيمة ( P-Value ) تساوي (0.037)

وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن له دلالة إحصائية في النموذج. ومن ثمَّ فإنَّ الباحث يرفض الفرضية العدمية، ويقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على قيمة البنك بمقياس Tobin's Q ..

وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ( Alexander et al,2012 )؛ إبراهيم ، ٢٠١٣ ، مليجي، ٢٠١٤) إلا أنها تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Shaffer,2011) والتي تشير الا أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة على نطاق أوسع، قد لا يوفر بالضرورة لمستخدمي البيانات المالية تقارير أكثر شفافية وأكثر وبالتالي في تقييم قيمة البنك السوقية. ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي:

$$\text{Tobin's Q it} = 2.651 + 0.360 \text{ absFVI it} + 0.041 \text{ absOCI it}$$

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) على قيمة البنوك التجارية بمقياس Tobin's Q

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد للنموذج رقم (١ - ١)

Multicollinearity Test		Model 1-1	
P-Value	B	المتغيرات	
0.020	0.214	الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود صافي الدخل. (AbsFVI)	
0.001	0.276	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	
0.510	-0.066	الرفع المالي	
Adjusted R Squaer	R Squaer	F	Sig
0.612	0.66.2	8.812	0.000

يتضح من جدول (٤) ان قيمة معامل التحديد المعدل ( Adjusted R ) Squaer يساوي 61.2 % اي ان المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج

الأول تفسر ما نسبته 61.2% من الاختلافات في القيمة السوقية للبنوك ويتضح أيضا أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١%. كما يتبين أن معامل الميل (B) للأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) كان موجبا، أي كلما زادت الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) زادت معها قيمة البنوك، وأن الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) تفسر ما نسبته (214). من التغير في مستوى قيمة للبنوك، وكذلك تلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P-Value) تساوي (0.020) وهي أقل من (0.05) مستوى المعنوية للدراسة وهذا يعني أن له دلالة إحصائية في النموذج. لذا فإن الباحث يرفض الفرضية العدمية، ويقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) على قيمة البنوك التجارية بمقياس

#### Tobin's Q

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، فنجد أن معامل الميل ( $\beta$ ) للمتغير اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كان موجبا، وأنه يفسر ما نسبته ٠,٢٧٦ من التغير في قيمة البنوك، وأن القيمة الاحتمالية (p-Value) تساوي ٠,٠٠١، وهي أقل من ٠,٠٥، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم البنك زادت معها قيمة البنك، ومن الجدول ذاته نجد أن معامل الميل ( $\beta$ ) لمتغير الرفع المالي سالب، وأنه يفسر ما نسبته ٠,٠٦٦ من التغير في قيمة البنوك، وهذا يعني أنه كلما زادت درجة الرفع المالي لدى البنوك في الأردن، قلَّت معها قيمة البنوك، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، إذ جاءت القيمة الاحتمالية (p-Value) تساوي ٠,٥١٠، وهي أكبر من ٠,٠٥.

ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي:

$$\text{Tobin's Q it} = .3251 + .214 \text{ absFVI it} + .276 \text{ Size it} - .066 \text{LEV it}$$

اختبار الفرضية الفرعية الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (بنود الدخل الشامل الآخر) على قيمة البنوك التجارية بمقياس Tobin's Q

جدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد للنموذج رقم (١ - ٢)

Multicollinearity Test		Model 1-2	
P-Value	B	المتغيرات	
0.012	0.034	الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الاخر (AbsCOI)	
0.000	0.432	اللوغار يتم الطبيعي لإجمالي الأصول	
0.620	-0.184	الرفع المالي	
Adjusted R Squaer	R Squaer	F	Sig
0.611	0.663	15.511	0.000

يتضح من جدول (٥) ان قيمة معامل التحديد المعدل ( Adjusted R Squaer ) يساوي 61.1 % اي ان المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج الاول تفسر ما نسبته 61.1% من الاختلافات في القيمة السوقية للبنوك ويتضح أيضا أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١%.

يتضح من جدول رقم (٥) ان معامل الميل (B) للأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) كان موجبا، اي كلما زادت الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) زادت معها قيمة البنوك، وان الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) تفسر ما نسبته (0.034). من التغير في مستوى قيمة للبنوك، وكذلك تلاحظ ان القيمة الاحتمالية (P-Value) تساوي (0.012) وهي اقل من (0.05) مستوى المعنوية للدراسة وهذا يعني أن له دلالة إحصائية في النموذج. لذل فإن الباحث يرفض الفرضية العدمية، ويقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة

العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) على

قيمة البنوك التجارية بمقياس Tobin's Q

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة ، فنجد أن معامل الميل ( $\beta$ ) للمتغير اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كان موجباً، وأنه يفسر ما نسبته ٠,٤٣٢ من التغير في قيمة البنوك، وأن القيمة الاحتمالية (p-Value) تساوي ٠,٠٠٠، وهي أقل من ٠,٠٥ ، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم البنك زادت معها قيمة البنك، ومن الجدول ذاته نجد أن معامل الميل ( $\beta$ ) لمتغير الرفع المالي سالب، وأنه يفسر ما نسبته ٠,١٨٤ من التغير في قيمة البنوك، وهذا يعني أنه كلما زادت درجة الرفع المالي لدى البنوك في الأردن، قلّت معها قيمة البنوك، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، إذ جاءت القيمة الاحتمالية (p-Value) تساوي ٠,٦٢٠، وهي أكبر من ٠,٠٥ .

ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي:

$$\text{Tobin's Q it} = .3601 + 0.034 \text{ absOCI it} + .432 \text{ Size it} - .184 \text{ LEV it}$$

كما أيدت نتائج البحث الحالية دراسة (يوسف، ٢٠١٦) والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية وسعر السهم ووجود علاقة بين حجم البنك وقيمة البنك، كما تتعارض تلك النتيجة مع دراسة (عبدالناصر، ٢٠١٧) فيما يتعلق بتأثر حجم البنك والرافعة المالية فالنتائج في الدراسة الحالية كانت عكسها تماما، وقد يرجع ذلك لإختلاف بيئة التطبيق.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء البنوك التجارية بمقياس معدل العائد على الأصول.

جدول (6) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد للنموذج رقم (٢)

Multicollinearity Test		Model 2
P-Value	B	المتغيرات
0.025	0.240	الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود صافي الدخل. (AbsFVI)
0.026	0.315	الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الاخر. (AbsCOI)

Adjusted R Squaer	R Squaer	F	Sig
0.41.1	0.45.2	13.232	0.000

يتضح من جدول (٦) ان قيمة معامل التحديد المعدل ( Adjusted R ) يساوي ٤١,١ % اي ان المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج الثاني تفسر ما نسبته ٤١,١ % من الاختلافات في الأداء المالي للبنوك ويتضح أيضا أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١%.

كما يتبين ان معامل الميل (B) للأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) كان موجبا، اي كلما زادت الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) زادت معها اداء البنوك، وان الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) تفسر ما نسبته (240). من التغير في مستوى اداء البنوك، وكذلك تلاحظ ان القيمة الاحتمالية (P-Value) تساوي (0.025) وهي اقل من (0.05) مستوى المعنوية للدراسة وهذا يعني أن له دلالة إحصائية في النموذج. وتبين ان الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) ان معامل الميل (B) موجب اي كلما زادت الاهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) زاد اداء البنوك، اما نسبة ما يفسره المتغير (31.5%) من الاختلافات في اداء البنوك ، اما قيمة (P-Value) تساوي (0.026) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن له دلالة إحصائية في النموذج. ومن ثم فإن الباحث يرفض الفرضية العدمية، ويقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق القيمة العادلة على أداء البنوك التجارية بمقياس معدل العائد على الأصول.

وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ( Al-Khadash and Abdullatif, 2009; Fatima&Foote, 2012؛ يونس، ٢٠١١؛ السعيري، ومردان، ٢٠١٢؛ الجوارنة، ٢٠١٤؛ فلة، ٢٠١٧) إلا أنها تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Goncharov, 2015) حيث بينت وجود أثر بين تطبيق القيمة العادلة في تقلب الأرباح ومن ثم فإن تأثير أسعار الأسهم تتأثر بهذا التقلب. ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي:

$$ROA_{it} = -0.4621 + 0.240 \text{ absFVI}_{it} + 0.315 \text{ absOCI}_{it}$$

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) على أداء البنوك التجارية بمقياس معدل العائد على الأصول. نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج رقم (٢ - ١)

Multicollinearity Test		Model 2 -1	
P-Value	B	المتغيرات	
0.000	0.023	الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود صافي الدخل. (AbsFVI)	
0.023	0.562	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	
0.010	-0.268	الرفع المالي	
Adjusted R Squaer	R Squaer	F	Sig
0.56.1	0.59.2	6.556	0.000

يتضح من جدول (٧) قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Squaer) يساوي 56.1% أي أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج (١-٢) تفسر ما نسبته ٥٦,١% من الاختلافات في الأداء المالي للبنوك ويتضح أيضا أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١%.

كما يتبين أن معامل الميل (B) للأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) كان موجبا، ويرتبط بعلاقة موجبة مع أداء البنوك، وأن الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) تفسر ما نسبته (0.023) من التغير في مستوى قيمة للبنوك، وكذلك تلاحظ أن القيمة الاحتمالية (P-Value) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مستوى المعنوية للدراسة وهذا يعني أن له دلالة إحصائية في النموذج. لذل فإن الباحث يرفض الفرضية العدمية، ويقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة

العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) على أداء البنوك التجارية بمقياس معدل العائد على الأصول.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة ، فنجد أن معامل الميل ( $\beta$ ) للمتغير اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كان موجباً، وأنه يفسر ما نسبته ٠,٥٦٢ من التغير في أداء البنوك، وأن القيمة الاحتمالية ( $p$ -Value) تساوي ٠,٠٢٣ ، وهي أقل من ٠,٠٥ ، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم البنك زاد معه أداء البنك، ومن الجدول ذاته نجد أن معامل الميل ( $\beta$ ) لمتغير الرفع المالي سالب، وأنه يفسر ما نسبته ٠,٢٦٨ من التغير في أداء البنوك، وهذا يعني أنه كلما زادت درجة الرفع المالي لدى البنوك في الأردن، اخفض معه أداء البنوك، ولكنها ذات ذات دلالة إحصائية، إذ جاءت القيمة الاحتمالية ( $p$ -Value) تساوي ٠,٠١٠ ، وهي أقل من ٠,٠٥ .

ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي:

$$ROA_{it} = 0.1254 + 0.023 \text{ absFVI}_{it} + 0.562 \text{ Size}_{it} - 0.268 \text{ LEV}_{it}$$

اختبار الفرضية الفرعية الثاني : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (بنود الدخل الشامل الآخر) على أداء البنوك التجارية بمقياس معدل العائد على الأصول.

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد للنموذج رقم (٢ - ٢)

Multicollinearity Test		Model 2-2	
P-Value	B	المتغيرات	
0.005	0.212	الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر (AbsCOI)	
0.017	0.362	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	
0.012	-0.212	الرفع المالي	
Adjusted R Squaer	R Squaer	F	Sig
0.721	0.762	20.120	0.000

يتضح من جدول (٨) ان قيمة معامل التحديد المعدل ( Adjusted R Squaer ) يساوي ٧٢,١ % اي ان المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج الاول تفسر ما نسبته 72.1% من الاختلافات في اداء البنوك ويتضح أيضا أن النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١%.

يتضح من جدول رقم ( ٨ ) ان معامل الميل (B) للأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) كان موجبا، ويرتبط بعلاقة موجبة مع أداء البنوك، وان الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) تفسر ما نسبته (212). من التغير في مستوى قيمة البنوك، وبالتالي فان القيمة الاحتمالية ( P-Value ) تساوي (0.005) وهي اقل من (0.05) مستوى المعنوية للدراسة وهذا يعني أن له دلالة إحصائية في النموذج. لذل فإن الباحث يرفض الفرضية العدمية، ويقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (الدخل الشامل الاخر) على أداء البنوك التجارية بمقياس معدل العائد على الأصول

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة ، فنجد أن معامل الميل(β) للمتغير اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كان موجبا، وأنه يفسر ما نسبته ٠,٦٣٢ من التغير في قيمة البنوك، وأن القيمة الاحتمالية(p-Value) تساوي ٠,٠١٧ ، وهي أقل من ٠,٠٥ ، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم البنك تحسن معه اداء البنك، ومن الجدول ذاته نجد أن معامل الميل(β) لمتغير الرفع المالي سالب، وأنه يفسر ما نسبته ٠,٢١٢ من التغير في اداء البنوك، وهذا يعني أنه كلما زادت درجة الرفع المالي لدى البنوك في الأردن، انخفض معه اداء البنوك، ولكنها ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية(p-Value) تساوي ٠,٠١٢ ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار الأول كما يلي:

$$ROA it = 0.2317 + 0.212 \text{ absOCI } it + 0.362 \text{ Size } it - 0.212 \text{ LEV } it$$

كما تؤيد النتيجة دراسة (مليجي، ٢٠١٤: عبدالناصر، ٢٠١٧) بوجود علاقة إيجابية بين حجم البنك ومعدل العائد على الأصول، وتتعارض تلك النتيجة مع دراسة (يوسف، ٢٠١٦) بعدم وجود علاقة بين حجم البنك ومعدل العائد على

الأصول، كما تؤيد الدراسة الحالية دراسة (يوسف، ٢٠١٦؛ عبدالناصر، ٢٠١٧) بوجود علاقة سلبية بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول

٧،٨ نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المستقبلية

١،٧،٨ : نتائج البحث: تتمثل أهم نتائج البحث فيما يلي:

١- تعدد الآثار الإيجابية المترتبة على التحول إلى محاسبة القيمة العادلة، ومن أهمها: تخفيض الاختلافات بين التقارير في الدول المختلفة، وتدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة، وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لإداء البنك ، تحسين الشفافية، وزيادة جودة التقارير المالية.

٢- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) على قيمة البنك بمقياس

**Tobin's Q**

٣- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (بنود الدخل الشامل الآخر) على قيمة البنك

**بمقياس Tobin's**

٤- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة البنك بمقياس **Tobin's Q** وهو ما يثبت صحة الفرض الأول.

٥- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (صافي الدخل) على أداء البنك بمقياس معدل العائد على الأصول.

٦- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، بتطبيق الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة (بنود الدخل الشامل الآخر) على أداء البنك بمقياس معدل العائد على الأصول.

٧- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على أداء البنك بمقياس معدل العائد على الأصول وهو ما يثبت صحة الفرض الرئيسي الثاني..

٢٠٧،٨ التوصيات: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصى الباحث بما يلي:

- ١- ضرورة العمل على زيادة وعي معدي القوائم المالية بمعايير التقرير المالي الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة ومتابعة أحدث الاصدارات لها، وعمل ورش عمل ودورات مهنية لتدريبهم على التطبيق السليم لها مما يؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لأغراض تحسين اداء وقيمة البنك.
- ٢- ضرورة قيام أقسام المحاسبة بالجامعات بتطوير المقررات الدراسية المحاسبية بتضمينها أحدث الاصدارات للمعايير ، وتوفير إرشادات تفصيلية حول كيفية تطبيق هذه المعايير وخاصة المتعلقة بالقيمة العادلة، مما يؤدي إلى توفير خريجين مؤهلين للتطبيق السليم لهذه المعايير.
- ٣- تفعيل دور هيئة الرقابة المالية في زيادة وعي المساهمين وأصحاب المصالح بشكل عام بأهمية ممارسة منشآت الأعمال لمحاسبة القيمة العادلة، والإفصاح عنها، ومدى انعكاسها على أداء البنوك في الأجل الطويل.

- ٤- ضرورة اهتمام الشركات بالمستجدات في معايير التقارير المالية الدولية سواء المتعلقة بالقياس أو الإفصاح المحاسبي، وذلك بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات مما يعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة، وزيادة ثقتهم بالقوائم المالية

٨٠،٣،٧: مجالات البحث المقترحة

- ١- أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة البنوك مع التطبيق على المؤسسات المالية وقطاع البنوك.
- ٢- اختبار العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقيمة المنشأة خلال فترة زمنية أطول ولقطاعات أعمال أخرى
- ٣- أثر خصائص الشركات في تعديل العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقيمة وأداء المنشآت

## ٨،٨ ملاحق البحث والمراجع.

- إبراهيم، فريد محرم فريد، ( ٢٠١٣ )، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير على الخصائص الموضوعية النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين (IFRS ,IAS) المحاسبة جودة التقارير المالية" -دراسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الثالثة والثلاثون العدد الأول.
- ابو نصار، محمد ، وحميدات، جمعة ( ٢٠١٧ )، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.
- بحيري، هشام، ٢٠١٢، مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم: بين النظرية والتطبيق. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد الأول، ص ص ١١ - ٢٦
- الجرف، ياسر أحمد، (٢٠١٧)، أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة علي دقة التنبؤات المحاسبية - دراسة نظرية وميدانية، مجلة المحاسبة والمراجعة المجلد الخامس - العدد الأول ص ص ٣٤١ - ٣٩٠
- جمعة، أحمد حلمي، وخنفر، مؤيد راضي، ٢٠٠٧ "المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة (دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى )"،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد ٤، المجلد ٣.
- الجوازنة، روان مازن الضلاعين، ٢٠١٤، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي - دراسة ميدانية على شركات التامين الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- حماد، طارق عبد العال، " موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث، الادوات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦
- حمدون، بارعة باسم، ( ٢٠١٥ ) اثر تطبيق معيارالتقرير الدولي رقم ٧ "الأدوات المالية: الافصاحات" على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، دراسة حالة بنك/البنك العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
- خلف، محمد ، ٢٠١٣، أثر تبني معايير التقارير المالي الدولية وحماية المستثمر على جودة الارباح فى الاسواق الناشئة مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.

- زلوم، نضال عمر، ٢٠١٣ ، الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (٢١) ٢.
- السعبري، إبراهيم عبد موسى، و مردان، زيد عائد، ٢٠١٢، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، (٨) ٢٥، الكوفة، ٢٢٥ - ٢٤٨
- صالح، رضا إبراهيم، ٢٠٠٩، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمات المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الاسكندرية المجلد رقم ٤٦ العدد ٢.
- الصياد، على محمد على، ٢٠١٣، أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية .المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة،(٤) ٢ .
- الصيرفي، أسماء محمد، ٢٠١٦ ، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس المجلد ٢٠ العدد ٢ ص ص ١٦٧-٢٥١
- طلخان، السيدة مختار عبد الغني، ٢٠١٧، أثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية المتولدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية وقيمة الشركة دراسة تطبيقية ، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية
- عبدالناصر، عيد محمود أبو زيد، ٢٠١٧ ، أثر استيفاء الشركات لمتطلبات الإدراج في المؤشر المصري للمسئولية ESG على قيمة وأداء الشركة - دراسة نظيقية، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية
- علاوي، خضير مجيد، ٢٠١٤، القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة-بالتطبيق على شركة بغداد لانتاج المواد الانشائية - مساهمة مختلطة، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ٢٢، العدد ٦.
- العودات، أنس ابراهيم سالم، ٢٠١٥، أثر الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج Tobin's Q ، دراسة إختبارية

- على البنوك التجارية الاردنية ٢٠٠٩ - ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط
- فلة، حمدي، ٢٠١٧، تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة عمى المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الكوابل -بسكرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر- الجزائر
- كريم، عبد الحفيظ محمد، ٢٠١٤، أثر مقاييس الاداء المحاسبية على قيمة المنشأة : د ارساة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن. مجلة الحكمة، الجزائر، ٢٢.
- كلبونة، احمد يوسف، زريقات، قاسم محمد، زريقات، عمر محمد، و سلامة، رأفت سلامة، (٢٠١١) اثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الأداء المالي- دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) (١٩) ٢
- مليجي، مجد مليجي عبد الحكيم، ٢٠١٤، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المقيدة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية. مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، المجلد ٢ العدد ٢ ص ١ - ٥٠.
- النجار ، ( ٢٠١٣ ) أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٩ ، العدد ٣.
- النجار، جمير حسن، ٢٠١٦، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، ١٥ (١) 281-318.
- هرش، أسامة محمد يوسف، (٢٠١٧)، "أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح - دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن
- يوسف، حنان محمد اسماعير . ٢٠١٦ . العلاقة العلاقة بين مستو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة

في المؤشر المصري مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١١، (١).

- يونس، خالد عبد الرحمن جمعة، ٢٠١١، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم" - دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة

- Alexander, D.C, Bonaci, and R, Mustata ., (2012), "Fair Value Measurement in Financial Reporting". *Procedia Economics and Finance*, pp84-90.
- Assidi.S, Aliani.k and Omri.M.2016. Tax optimization and the firm's value: Evidence from the Tunisian context. *Borsa Istanbul Review*: 1-18.
- Barth, M.E., Landsman, W.R. And Beaver, W.H. (2001). "The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standards Setting: Another View". *Journal of Accounting and Economics*, 31: 77-104.
- Bonna, Adu K. (2012). The Impact of Corporate Governance on Corporate Financial Performance. unpublished thesis, Walden University: USA.
- Bradbury, M.(2008) "Discussion of Whittington: Fair Value and IASB/FASB Conceptual Framework Project: An Alternative View" *Abacus* 44(2), pp.169-179.
- Clare wang.(2012). "Accounting Standards Harmonization and Financial Statement Comparability: Evidence From Transnational Information Transfer". *Journal of Accounting Research*.1-38.
- Dehning, B. & T. Stratopulos. (2002). "Dupont Analysis of an Intenable Competitive Advantage". *The International Journal of Accounting Information Systems*. 3.(3),
- Fatima, A., P. Foot., (2012). "The Value Relevance of International Financial Reporting Standards: Empirical Evidence in an Emerging Market". *The International Journal of Accounting* .47.85-108.
- Field, A. (2005). *Discovering Statistics Using SPSS and sex 'drugs and rock 'n' roll* 2nd ed. London 'California 'New Delhi: SAGE Publications.

- Florio,C and Leoni.G: 2017 .Enterprise risk management and firm performance:The Italian case.The British Accounting Review .49: 56-74
- Fooladi,N and Kolaie.A.2015. Examining the relationship between disclosure level Corporate Social Responsibility and the company's operating performance in Tehran stock exchange by using the economic approach
- Goncharov, Igor (2015) Fair Value Accounting (Earnings Volatility and Stock Price Volatility).
- Gujarati (D. (2009) (Basic Econometrics. Fifth edition (The McGraw-Hill Companies.
- Husam Aldeen, K and Abdullatif Al-, M,2009, Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in the Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan, Jordan Journal of Business Administration, Vo 5, No. 4, 2009
- Imam , S., J. Chan and S. Z. Ali Shah, 2013, " Equity valuation models and target price accuracy in Europe: Evidence from equity reports", International Review of Financial Analysis, No. 28 , pp. 9 –19.
- Janamrung.B, Issarawornrawanich.P.2015 The association between corporate social responsibility index and performance of firms in industrial products and resources industries: empirical evidence from Thailand . Social Responsibility Journal.11(4): Larson , K.D ,& Wild, John J. ,(2005), Fundamental Accounting Principles , Mc Graw-Hill ,Irwin.
- Liew.C, Alfian.E, Devi.S.2015. Family firms, expropriation and firm value: evidence from related party transactions in Malaysia . The journal of developing areas. 49 (5): 139-152.
- Lee, Y., Petroni, K. and Shen, M. (2006)."Cherry picking, financial reporting quality, and comprehensive income reporting choices: the case of property-liability insurers". Contemporary Accounting Research, 23(3): 665–700.
- Mouselli.S and Hussainey.K.2014. Corporate governance, analyst following and firm value . Corporate Governance. 14 (4): 453 – 466.
- Nelson, Jon, 2007 "Fair Value Measurements", working Paper, International Accounting Standards Board,at <https://www.eba.europa.eu/documents/1>

- **Palepu, Krishna G. ,Healy, Paul M. and Bernard, Victorl, (2004) Business Analysis and Valuation: Using Financial Statements, U.S.A, Third Edition, South-Western.**
- **Rock Lefebvre, and Mihaela Scarlat.(2009). Fair Value Accounting: The Road to Be Most Travelled ,Sponsored by Certified General Accounting Association of Canada, Issue in Focus , , full text available on [www.cga-canada.org](http://www.cga-canada.org).**
- **Shaffer ,Sanders ‘ (2011) Evaluating the Impact of Fair Value Accounting on Financial Institutions: Implications for Accounting Standards Setting and Bank Supervision‘ file:///C:/Users/atallah1983/Downloads/qau1201.pdf**
- **Šodan ‘S. (2015). The Impact of Fair Value Accounting on Earnings Quality in Eastern European Countries. Procedia Economics and Finance, 32 pp1769 – 1786.**
- **Tjia .O and Setiawati . L. 2012. Effect of CSR Disclosure to Value of the Firm: Study for Banking Industry in Indonesia",World Journal of Social Sciences . 2(6): 169 – 178.**
- **Wang, Kun and L. Murphy Smith, 2009, “How different GAAPS affect performance of valuation models: Evidence from Asia-based companies”, Advances in ccounting, incorporating Advances in International Accounting, Vol. 25, pp. 284–294.**
- **Wild, John J.& Larson, Kermit D. & Chiapppta, Barbara,(2007) "Principles of Financial Accountyng ", 18th Ed, McGraw-Hill .**
- **William, D.and Jackson, Richared ,H.G. (2008)” Fair Value in Financial Reporting:Problems and Pitfalls in Practice Acase study Analysis of the Use of Faire Value at Ernonm,Accounting Forum. Vol.32,pp.240-259.**
- **Wolfe, J. and Sauaia, A. C. (2003). The Tobin’s q as a company performance indicator. Development in Business simulation and experimental Learning. 30. 151-159.**